المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/08/2013

مهاجرون جنوب صحراويّين يفرّون من مقر احتجاز 66 فردا ببركَان

هسبريس من بركان
الأربعاء 07 غشت 2013 - 10:00

أقدم ثلاثة من المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء الكبرى، كانوا محتجزين بالمقر السابق لدار أطفال الجمعية الخيرية الإسلامية لمدينة بركان (الصُّورَة)، من الفرار خارج هذا الفضاء الذي كانوا قد رحّلوا إليه، قادمين من النّاظور، يوم 28 من يوليوز المنصرم.

المهاجرون الثلاثة أفلحوا في الفرار خلال فترة الإفطار، مستغلين بذلك انشغال عناصر الحراسة المنتمية إلى جهاز القوات المساعدة، والتي كانت تراقب مدخل الدّار على مدار اليوم للحيلولة دون خروج أي من المهاجرين الـ66 الذين وضعوا بذات المكان.

وما زال ذات الحيز ببركان يلمّ المحتجزين به، إذ يتعلق الأمر بـ5 رضّع و18 طفلا و4 يافعين، و34 امرأة من ضمنهنّ 5 حوامل، زيادة على 5 رجال و9 من طالبات اللّجوء المسجّلات لدى مكتب الرباط من المندوبية العليا لشؤون اللاّجئين.. فيما لم يرصد أي تحرّك يحمي هؤلاء من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو لجنته الجهوية بالمنطقة.

ويقوم نشطاء، أبرزهم من جمعية الريف لحقوق الإنسان وجمعية الإنسان والأرض ببركان وآخرين ينسّق وإياهم، بالتحركات العانية بالمتابعة اليومية لوضع ذات المهاجرين.. ساهرين على تقديم ما يحتاجونه من دعم معنوي زيادة على مساعدات تهمّ التغذية والتداوي والنظافة وكذا الملابس.. في حين قامت مصالح عمالة بركان بتوفير 3 وجبات يوميّة يقدّمها مموّن للمحتجزين.

وقالت جمعية الريف لحقوق الإنسان إنّها تتخوّف من ترحيل هؤلاء المهاجرين نحو الحدود المغربية الجزائرية بالرغم من كون القانون المحليّ يحمي من هذا التعاطي، وقال التنظيم الشهير بالـ ARDH إنّ "القانون 02-03، المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، خاصة فصله 29، يورد بأنّه لا يمكن إبعاد أية امرأة أجنبية حامل وأي أجنبي قاصر. كما لا يمكن إبعاد أي أجنبي آخر نحو بلد إذا أثبت أن حياته أو حريته معرضتان فيه للتهديد، أو أنه معرض فيه لمعاملات غير إنسانية أو قاسية أو مهينة".

http://hespress.com/societe/86156.html

بورتريه. حفيظ بنهاشم...نهاية بعد الأوان

سامي المودني
الاربعاء 7 غشت 2013 - 06:00

في هذا البورتريه تعيد "كود" رسم مسار حفيظ بنهاشم المليء بالمنعرجات وتسلط الضوء على حقيقة اتهام الجمعيات الحقوقية له بالضلوع في ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة التي تقلد فيها مهام بالغة الحساسية في الأجهزة الأمنية إبان مرحلة إمساك الراحل ادريس البصري بمفاتيح أم الوزارات.
يوم الاثنين 5 غشت 2013 كان حفيظ بنهاشم، يقتحم للمرة الأخيرة أبواب المقر الفاخم للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بحي الرياض في الرباط. دخل إلى مكتبه في وقت مبكر من صباح اليوم نفسه، كما هي عادته، نزع نظارته الشمسية، اطلع على مختلف المقالات التي تعرضت لأوضاع سجون المملكة، قبل أن يستقبل علي حلمي، يده اليمنى في المندوبية ليطلعه على آخر الملفات والمستجدات، ومن حين إلى آخر كان يرد على هاتفه النقال يوزع التصريحات الصحافية ويطلع على أحوال السجون، لكن بلاغا واحدا كان كافيا هذا اليوم ليعلن نهاية مسار بنهاشم على رأس مندوبية السجون، وأي بلاغ !! بلاغ صادر عن الديوان الملكي يحمله المسؤولية الكبيرة في قرار العفو الملكي عن مغتصب الأطفال الإسباني دانيال ويعلن بالتالي إقالة أحد أبرز رجالات وزير الداخلية الأسبق ادريس البصري الذين استمروا في مواقع المسؤولية على عهد الملك محمد السادس.

قرار وضع نهاية لمشوار بنهاشم المهني في دواليب أجهزة الدولة، وهو الذي كان يرغب في خروج مشرف بعد مسار مهني طويل في الأجهزة الأمنية، وهو المسار الذي يقال عنه الشيء الكثير حيث تتهمه العديد من الجمعيات الحقوقية بالضلوع في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. اتهام تؤكده العديد من شهادات المعتقلين السياسيين. وبالتالي فإن إقالة صاحب قسمات الوجه القاسية التي تظهر للعموم شخصيته الأمنية القوية، ليست فقط تجاوبا مع مطالب الشارع بمحاسبة المتورطين في فضيحة دانيال، ولكنها أيضا تعد تجاوبا مع رغبة قديمة للجمعيات الحقوقية بإبعاد المندوب العام السابق لإدارة السجون وإعادة الإدماج. لهذا ربما اليوم الضحية التي كانت ترزح تحت سياط "الجلاد" وطغيانه، ترقص منتشية، في حين يقبع الجلاد في "قفص الإتهام" مهانا ذليلا بعدما كان آمرا ناهيا. لكن قبل الحديث عن حقيقة هذه الاتهامات الموجهة إلى بنهاشم نعيد قراءة مساره المهني.

تعيين بنهاشم..المفاجأة

يوم الثلاثاء 29 أبريل 2008، استقبل الملك محمد السادس، حفيظ بنهاشم ليعينه مندوبا عاما لـ"إدارة السجون وإعادة الإدماج". إنه بنهاشم نفسه الذي توارى عن الأنظار منذ أحداث 16 ماي 2003 الدامية، بعد أن تمت إزاحته من على رأس "الإدارة العامة للأمن الوطني"، وظن الجميع بعدها أن الملك محمد السادس، تخلص من أحد أبرز رجالات النظام الذي تركه إدريس البصري. في المقابل، خلف القرار غضبا لدى الجمعيات الحقوقية وعلى الخصوص الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي لم تتوانى حينها في انتقاد قرار التعيين الملكي. ولكن لماذا تعيين بنهاشم بالضبط؟
ملف السلفيين في سجون المملكة، كان أولى الملفات التي انكب بنهاشم على معالجتها. مندوب السجون بمجرد تقلده لمهامه الجديدة، أرسل معاونيه لفتح حوار مع هؤلاء السجناء. حوار كان الهدف منه ظاهريا إقناع المعتقلين السلفيين للقيام بمراجعات فكرية حول النظام السياسي،

الذي تمثل "إمارة المؤمنين" إحدى أهم ركائزه، لكنه في الواقع كان يستغل دهاءه الأمني من أجل جس نبض المعتقلين السلفيين، بهدف إخضاعهم وترويضهم فيما بعد، بعد أن خلص إلى وجود خلافات بينهم وفهم أن الوزن الذي أعطي لهم لم يكن مناسبا لحجمهم الحقيقي. لكن مسار بنهاشم لم يبدأ فقط من تقلده لمنصب المندوب العام لإدارة السجون الذي صنع منه وجها حاضرا في مختلف وسائل الإعلام بل انطلق من ستينيات القرن الماضي عندما تم تعيينه في سلك الشرطة.

ابن البصري

ازداد حفيظ بنهاشم سنة 1936 في منطقة بوفكران الفلاحية نواحي مكناس. نسب آل بنهاشم قريب من نسب العلويين، وهذا ما أهله إلى حمل صفة "ولد دار المخزن". في نهاية سنوات الستينيات التحق حفيظ بنهاشم بسلك الشرطة. سرعان ما سيتم تعيينه من طرف وزير الداخلية في منصب رئيس للدائرة سنة 1971. "المخزن ما كا ينساش ولادو"، كما يقال، وترقى بنهاشم بسرعة وأصبح مسؤولا عن "مديرية الشؤون العامة"، المعروفة اختصارا بDAG، المسؤولة عن التنسيق بين مختلف أجهزة الاستعلامات والأمن التابعة لوزارة الداخلية. يتذكر أحد مناضلي اليسار الذي سبق لبنهاشم أن حقق معه، أن "بنهاشم اكتسب سمعة جيدة بفضل قدرته القوية على التذكر وعلى تقديم الخلاصات والاستنتاجات السريعة". مصدر "كود" يضيف "كنا نسميه الفيل لأنه كان يحفظ عن ظهر قلب أسماء جميع المعارضين، ويعرف كذلك مختلف الخلايا اليسارية والإسلامية على السواء".

المنصب الذي احتله بنهاشم داخل هرم أم الوزارات على عهد ادريس البصري، جعل العديد من ضحايا سنوات الرصاص، يتهمونه بالإشراف على استنطاق وتعذيب المعتقلين السياسيين. أثناء جلسات الاستماع التي نظمتها "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، ذكر اسم حفيظ بنهاشم من طرف إحدى ضحايا القمع في الصحراء. إيدجيمي الغالية التي اعتقلت ثم عذبت سنة 1987 في مدينة العيون، أكدت في شهادتها أن "بنهاشم كان يشرف بوجه مكشوف على عمليات الاستنطاق، ويقدم نفسه على أنه اليد اليمنى لإدريس البصري". كما أن فؤاد عبد المومني أكد في تصريح صحافي أن بنهاشم "أشرف شخصيا على اختطافه سنتين في درب مولاي الشريف بالدار البيضاء سنتي 1983 و1984".

بعد سنتين على تعيينه على رأس "الإدارة العامة للأمن الوطني"، اعتلى الملك محمد السادس العرش. تصفية تركة إدريس البصري بدأت منذ إعفاء الأخير من منصب وزير للداخلية. بنهاشم حاول جاهدا أن يتأقلم مع متطلبات العهد الجديد. لكن حميدو العنيكري صاحب المسار العسكري وعدو إدريس البصري الأول، الذي كان على رأس إدارة حماية التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ"الديستي"، وبعد بروز تحديات أمنية جديدة في سبتمبر من سنة 2001 وضع بنهاشم في وضع حرج وأكثر من انتقاده للوضعية الأمنية في المدن، وهنا عين العنيكري في منصب المدير العام للأمن الوطني وأبعد بنهاشم، قبل أن يعود الأخير من أجل الانتقام لنفسه، لكن تشاء الأقدار أن ينهي مشواره المهني بإقالة بطعم المرارة ويخرج من الباب الضيق، لكنها إقالة تظهر أيضا الحاجة إلى إخراج مندوبية السجون من قبضة الأجهزة أمنية وتعيين على رأسها وجها حقوقيا مثل ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو التوجه الذي يدافع عنه جزء في دواليب الدولة.

http://www.goud.ma/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%87-%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B8-%D8%A8%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B4%D9%85-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%86_a32505.html

استمرار الضغط عبر الاحتجاج السلمي ضروري من أجل الاعتذار الملكي ومحاسبة جميع المسؤولين عن فضيحة العفو وإسقاط حق العفو عن الملك وتنظيمه وفق التجارب الدولية

نجيب شوقي كود
الثلاثاء 6 غشت 2013 - 12:01

لازالت بلاغات القصر الملكي تتقاطر، لمعالجة أزمة فضيحة العفو الملكي عن مغتصب الأطفال المغاربة 11، في سابقة من نوعها في تاريخ حكم الملوك العلويين للمغرب، ورغم ذلك فدعوات الاحتجاج مستمرة في كل من الدار البيضاء اليوم الثلاثاء والرباط غدا الأربعاء، مما يؤشر على تحول نوعي في وعي الفرد المغربي بالمواطنة الحقيقية.

وورد في البلاغ ما قبل الأخير قرارا من الملك بإقالة حفيظ بنهاشم، مدير المندوبية العامة لإدارة السجون، وتم تحميل هذا الأخير المسؤولية الكاملة في أزمة فضيحة العفو، بعد أن قدم بنهاشم معطيات غير صحيحة للديوان الملكي عن الحالة الجنائية للمعفي عنه.

خطوة إقالة بنهاشم جيدة، رغم أنه كان يجب أن يقال هذا الجلاد من زمان، بل وجب أن يحاكم على كل جرائمه في الماضي والحاضر.

فالسيد بنهاشم وفق تقارير حقوقية متعددة، يعتبر من رجال وزير الداخلية الغير المؤسوف عن رحليه إدريس البصري، وسبق له ان تولى مناصب عديدة في الأمن.

وأشرف بنهاشم بشكل شخصي على مجموعة من عمليات الاختطاف للمناضلين وتعذيبهم في المعتقل السيء الذكر "درب مولاي الشريف"، وهذا مسجل في شهادات العديد من ضحاياه في جلسات الاستماع لهيئة الإنصاف والمصالحة.

كما يعتبر بنهاشم من أكثر المسؤولين إثارة للجدل طيلة السنوات الأخيرة، فقد سبق للعديد من المعتقلين في ملف السلفية الجهادية ومعتقلي الرأي العام، تقديم شكاوى عن سوء المعاملة التي يتعرضون لها من داخل سجونه، بالإضافة الى تقرير السجون الأسود الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الانسان وهو مؤسسة رسمية، كما ادان بنهاشم تقرير المقرر الأممي حول التعذيب "مانديز"، خلال زيارته لسجون المملكة.

فمسؤولية بنهاشم واضحة في ملف فضيحة العفو عن دانيال، كما مسؤوليته في سنوات الرصاص مؤكدة، وسوء تدبيره للسجون وتورطه في التعذيب وسوء المعاملة للسجناء لا يمكن أن ينفيه أي عاقل.

لهذا، ومع حديث بلاغ الملك الثاني عن معاقبة المسؤولين على العفو الفضيحة، فهل سيحاكم بنهاشم عن جرائم الماضي والحاضر، أم أنه سيوظف فقط كحائط قصير للبحث عن انفراج عابر للأزمة القائمة والتي أثارت غضب عموم المغاربة بل شعوب العالم كلها؟.

كما وجب التوضيح أن مسؤولية باقي أعضاء لجنة العفو قائمة، حسب الظهير الشريف رقم 1.57.387 المؤرخ في 6 فبراير 1958 المنظم لعمل لجنة العفو وهم كالتالي:"زير العدل أو نائبه بصفة رئيس،مدير الديوان الملكي او نائبه؛ الرئيس الأول للمجلس الأعلى أو ممثله؛ المدعي العام لدى المجلس الأعلى أو ممثله؛ – مدير القضايا الجنائية والعفو أو ممثله؛ مدير إدارة السجون أو ممثله؛ و يتولى كتابة اللجنة موظف تابع لوزارة العدل".

لهذا وجب إقالة هؤلاء جميعا كما جاء في البلاغ الثاني للملك، الذي تضمن وعدا بمعاقبة كل من ساهم في هذه الخطأ الشنيع، وليس عقاب فقط عضو واحد في اللجنة هو "مدير السجون".

فوزير العدل مصطفى الرميد، الذي تبدو مسؤوليته واضحة لم يخجل من نفسه وحاول في وقت سابق تبرير العفو الفضيحة بالمصالح العليا للوطن، مما ساهم في تأجيج الوضع. بالأمس طل علينا في القناة الثانية ملبسا التهمة لبنهاشم، لكي ينجو بجلده من عار هذه الفضيحة التي ستلاحقه في باقي مساره السياسي.

وبما أن الاعتذار الملكي للشعب المغربي عن فضيحة العفو لم يصدر بعد، وقرار بإقالة ومحاكمة الجلادين من الأمنيين الذي عنفوا المحتجين ليلة الجمعة لم يتخذ بعد، كما أن غالبية المسؤولين عن فضيحة العفو لازالوا بمناصبهم، فيما تم التراجع عن تطبيق قرارات البلاغ الملكي الثاني كاملة وتم تجزئيها بإسقاط عضو واحد في لجنة العفو.

لهذه الأسباب، ومن أجل رد الاعتبار لكرامة المغاربة وحماية أطفالنا من الوحوش البشرية، بالإضافة الى التعجيل بمطلب استقلالية القضاء، وإسقاط

حق العفو المطلق عن الملك وإسناده لوزير العدل وتقييد مسطرة العفو وفق التجارب الدولية الرائدة، التي تضمن حقوق الضحايا والمجتمع.
وجب على الشباب المشاركة المكثفة في الوقفات والاستمرار في الاحتجاج والضغط حتى تحقيق هذه المطالب النبيلة، وعدم ترك أي جهة سياسية الركوب على هذه الاحتجاجات او محورتها. فعدالة قضية الدفاع عن ملائكتنا والسند الشعبي للمطالب وسلمية الاحتجاج وعدم تسييسه، ستكون عوامل النجاح لهذه الحركة الاحتجاجية العفوية.
فلا تهتموا إلى الأبواق الانتهازية من النخب المتملقة والسياسيين المفلسين، فهؤلاء الجبناء هربوا جميعا وتركوا القصر والشعب وجها لوجه في مواجهة الأزمة، منذ بداية الملف الفضيحة حتى صدور بلاغ الملك.

http://www.goud.ma/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A_a32452.html

احتقان داخل السجن المحلي لايت ملول

T سوس 24
الثلاثاء 6 أغسطس, 2013 14:47

الحبيب اغريس: تقدمت مجموعة من عائلات المعتقلين الاسلاميين بسجن ايت ملول بشكاية الى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير نتوفر على نسخة منها يشكون من خلالها ما يتعرض لهم ابنائهم السجناء من اعتداءات وتعسفات ومضايقات من قبل ادارة السجن المحلي بايت ملول الذي عند الى ترحيل عدد من هؤلاء السجناء الى سجون بعيدة عن اكادير اعتبروه حسب الشكاية اجراء انتقامي في حقهم وحق عائلاتهم التي ما فتئت تقدم شكايات ضد ادارة السجن المحلي التي تعامل هؤلاء الاسجناء معاملة غير انسانية كالتفتيش المهين للكرامة من خلال اجبارهم على خلع ملابسهم اثناء الزيارات ناهيك للسب والقذف الذي يتعرضون له من قبل موظفي السجن المحلي اضف اليها النقص الحاصل في التغذية وفي امور النظافة وغير ما مرة تضيف اسر المعتقلين تقدموا بشكايات للجهات المسؤولة عبر الادارة لكن بلا مجيب ليضطر المعتقلون الى تنظيم اعتصام مفتوح يوم 24 يوليوز الماضي وهي اللحظة التي استغلتها الادارة لتصويرهم وارسالها للادارة المركزية بدعو التمرد وبدون ايت تحريات او استفسارات حلت بالسجن المحلي تعزيزات امنية قامت بتصفيد المعتقلين وعددهم عشرة وترحيلهم الى سجون بعيدة عن المدينة وهو اجراء عقابي لهم ولاسرهم بعد ان نالوا ما نالوه من العذاب حيث تركوا في الشمسي طيلة اليوم .الوضع الاحتقاني داخل السجن المحلي لايت ملول يفرض على الجهات المسؤولة التحرك من اجل اعادة الامور الى نصابها وتمكين السجناء من كامل حقوقهم المشروعة داخل السجن ولابد من فتح تحقيق في النازلة .

http://www.souss24.com/75139.html

إختتام فعاليات الأيام الثقافية المنظمة من طرف المجلس الجهوي للحسيمة

فري ريف: محمد العزوزي

إختتمت في ساعات متأخرة من ليلة يوم أمس أشغال التظاهرة الثقافية التي نظمتها جهة تازة الحسيمة تاونات جرسيف بمناسبة شهر رمضان المبارك، تحت شعار – الريف: حضارة، ثقافة، تاريخ، اللقاء الثقافي لذي تابع أشغاله على مدى يومين كل من السيد محمد الحافي والي جهة تازة الحسيمة تاونات جرسيف، والدكتور محمد بودرا رئيس المجلس الجهوي لذات الجهة ، وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وكذا أساتذة وباحثين وفعاليات مدنية، جمعوية، حقوقية، و الفعليات المنتخبة، تناولت أشغال جلسته الأولى " المسيرة الأدبية للدكتورة فاطمة طحطح" التي كانت موضوع ورقة تقديمية للدكتور مليكة نجيب، بعدها تناول الدكتور البشير القمري مداخلة في موضوع "فاطمة طحطح تجربة في النقد" للتتوج الجلسة الأولى التي ترأستها الأستاذة فاطمة السعدي رئيسة بلدية الحسيمة بمداخلة للدكتورة فاطمة طحطح تناولت فيها موضوع " الحركة الدينية والأدبية بالنكور: لمحة عن التصوف من خلال الوالي الصالح أبي يعقوب البادسي"، وقد عرجت الدكتورة من خلال هذه المداخلة على اسهامات الحركة الدينية والأدبية ببلاد النكور والإشعاع الذي ميزها ببلاد المغرب الأقصى وشمال إفريقيا والأندلس، إذ قالت الأستاذة: " إن إمارة النكور كان لها الفضل في ترسيخ قيم المذهب المالكي وتطريرها والذي يعزز ثقافة الإعتدال ونبذ الغلو والتطرف ويشكل مرجعية ثقافية إسلامية للدولة المغربية".

هذا فيما جمعت الجلسة الثانية التي ترأسها الأستاذ نجيب حيدوش بين السياسة والأكاديمية في معالجة موضوع الريف والجهوية، حيث إفتتحها الدكتور مصطفى الغديري بمداخلة في موضوع: " نبذة دلالة الريف من خلال المصادر التاريخية والجغرافية" قدم من خلالها تأصيلا مختصرا ودقيقا للريف إنسانا ومجالا، بالوقوف عند مجموعة من المصادر التاريخية والجغرافية والمحطات والأحداث التاريخية التي عرفها هذا المجال. كما قدم الدكتور حسين الإدريسي قراءة نقدية للجهوية الموسعة بالريف تطرق من خلالها لمضامين مشروع اللجنة الاستشارية للجهوية ومضامين الخطب الملكية حول فتح ورش الجهوية المتقدمة، الإدريسي دعا إلى ديمقراطية ثقافية والاهتمام بالثقافة والغة المحليتين من أجل بناء تجربة جهوية بالمغرب قائمة عل أسس متينة تضاهي التجارب الجهوية المجاورة للمغرب. كما قدم الأستاذ براهيم مومي مداخلة في موضوع: "الجهوية المتقدمة بين الطرح الدستوري والأطونوميا"، حيث تناول الطرح الدستوري للجهوية المتقدمة كما عالج مقترحات مشروع اللجنة الإستشارية للجهوية وعلاقة رئيس الجهة بالرئيس الإداري للجهة (الوالي/العامل) الذي سيمارس وصاية جديدية في ظل مشروع الجهوية المتقدمة تحت طائلة المساعدة في تنفيذ المخططات التنموية الجهوية والمشاريع التنومية للحكومة، كما عرج على التجربة الجهوية الإسبانية ومقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب لجهة الصحراء ومسوغات منح جهة الريف الكبير جهوية سياسية نابعة من الإستحقاق التاريخي والمجالي وفي إطار التنمية الحقة والمصالحة الشامة والحقيقية مع الريف وتاريخه.

وختاما نوه والي الجهة في كلمته بالمشاركة الوازنة للسادة الأساتذة في فعاليات هذا اللقاء الثقافي داعيا إلى تكرار مثل هذه المحطات الثقافية والفكرية وفي الأخير قدم شواهد تقديرية لكل المشاركين.

http://freerif.com/?p=15888

أزمات سحب العفو المخزني عن دانيل

6 أغسطس, 2013

أن الفهم القانوني لماسمي ''سحب العفو '' يقتضي من الناحية القانونية معرفة طبيعة قرار العفو في حد ذاته ،هل هو قرار إداري لتطبق عليه قواعد القانون الإداري المعروفة بقواعد إصدار القرار وسحبه؟ أم هو ينتمي إلى قواعد المسطرة الجنائية كطريقة تؤدي إلى إلغاء الحكم النهائي عن طريق مراجعة استثنائية تقوم بها لجنة العفو كهيئة تحضيرية تقوم بمهمة البحث التمهيدي ،و تنتهي بقرار الملك ،وسميتها مراجعة استثنائية عن قواعد المراجعة المنصوص عليها في ا لمواد565ومابعدها من المسطرة الجنائية المغربية،أوهوايقاف نهائي لتطبيق حكم جنائي تتكلف بتطبيقه النيابة العامة تحت إشراف قاضي تنفيذ العقوبات؟وحالة سحب قرار العفو عن دانيل حدثت لأول مرة في تاريخ الأحكام القضائية بالمغرب،وربما حسب علمي لم تقع قط في أية دولة من دول العا لم ،علما بان دول العا لم منقسمة في شأن العفو إلى دول يوجد فيها وأخرى لايوجد بتاتا في قوانينها،أم أن العفو ينتمي إلى القانون الدستوري كمادة من مواد اختصاص الملك في المغرب؟أم أن سحب قرار العفو ينتمي إلى قواعد الخطأ والغلط في قانون العقود والالتزامات المغربي؟أو الخطأ والغلط في قواعد فقه الإمام مالك؟وهنا لابد أن نشير إلى أن العفو خلق خمس أزمات سياسية وقانونية متشابكة أولها: قرار العفو في حد ذاته ونسيان حقوق الضحايا كطرف مدني ولم يتوصل الشعب بأي معلومات رسمية تتعلق بحقوق الضحايا في التعويض تجاه دانيل الذي غادر المغرب علما أن دفاع معتقلي طلبة الجامعات المحكومين طلب منهم عند تكوين ملف العفو لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الإدلاء بتنازل الأطراف المدنية المتضررة وإلا فمن المستحيل قبول طلب العفو وثانيها :القمع الذي مورس ضد المحتجين وهو ما أضاف جرائم سفك الدماء إلى موضوع العفو وثالثها :سحب العفو في حدذاته ورابعتها: تناسي مايسمى بأجهزة الأمن الديني المخزني عن تناول الموضوع بفتاويهم التي يصدرونها لخدمة دين الدولة كوزير الأوقاف والمجالس العلمية..وخامستها هي تحول مشكلة العفو إلى أيدي الدولة الاسبانية وفقدان المغرب زمام السلطة على دانيل وأصبح أمره تحت سيادة دولة أخرى هي اسبانيا ،ولابد أيضا من الانتباه إلى لغة قرار السحب،وتمييز السحب عن قرارالالغاء ،فلماذا لم يستعمل الإلغاء واستعمل عوضا عنه السحب؟ ومن المؤكد أيضا أن أهم شئ وقع في تاريخ شباب المغرب الذين نظموا الاحتجاج قاموا باحداث اجتهاد شعبي وهو المراقبة على قرار الملك حول العفو،وهي مراقبة مفقودة في القوانين المغربية لأن الأنظمة القانونية المخزنية لاتعترف بأية مراقبة أوطعن مسطري وقانوني في قرارات الملك التي تحاط تقليديا بالتقديس،ولاتقبل الطعن أمام القضاء الإداري وغيره..

طرحنا هذه الأسئلة التي هي من صميم مواد الاختصاصيين في علوم القانون من محامين وقضاة وخبراء وفقهاء..لكي يعرف الناس مدى صحة أو فساد الفتوى القانونية التي طبقت في شأن صدور و سحب قرار العفو عن دانيل، لأنها فتوى قانونية غالية الثمن، أكل منها وشرب المفتي، وقد م الشعب ثمنا لها بدمائه ، وعانى منها نفسيا بسبب شعوره بالاهانة و ما دمنا ملتزمين بدولة الحق والقانون،ومعناها أن تكون حالة دانيل قانونية،وليس سياسية، ويترتب عنها أن ننظر إليها كحالة قانونية،وهنا نؤكد أن جوهر مشكلة السحب هو أن نعرف هل احترم مبادئ دولة القانون أم أنه مجرد قرار سياسي لايعتبر دولة القانون ولاحتى القانون نفسه؟ ومن علامات تغييب القانون كون المغاربة لم يسمعوا صوت القضاة الأعلى درجة في المغرب عن دورهم في لجنة العفو، و هي التي يفترض أن تكون سدا منيعا ضد الغش في مسطرة العفو..وعلما أيضا أن قانون العفو يجعل الديوان الملكي ممثلا بصوت واحد في لجنة العفو بواسطة مديره العام وليس من حقه أن يصدر وحده البلاغات دون علم لجنة العفو،وإذا كان ماتقوله بلاغات الديوان الملكي صحيحا فعلى لجنة العفو على الأقل أن تظهر دورها لكي لاينسى الناس القانون،وحتى لاتصبح لجنة العفو كلها متهمة في قضية العفو،وقد بدأت الشبهات انطلاقا من إقالة حفيظ بنهاشم عضو لجنة العفو من منصبه،وتنشر الصحافة بأنه يصرح بأن لادور له في العفو، وهو عضو قانوني في اللجنة..وبدلا عن لجنة العفو بدأ ممثلوا الأحزاب السياسية المخزنية يتكلمون في أبواق المخزن الرسمية عن موضوع العفو و لم يفهموا حتى كيف يجب أن يتكلموا عنه،ويقومون بتضليل الجمهور ويقولون أشياء بعيدة عن التعقل..ويريدن الركوب على التضحيات التي قدمها أفراد الشعب وهم يجلدون وتسيل دماؤهم أمام أنظار العا لم،ولا يعترفون بفضل الشباب الذين أطلقوا مبادرة الحركة الاحتجاجية التي فرضت رأي الشعب في الشوارع،ومن الأحزاب التي سمع صوتها عبر التلفازات المخزنية بعض الأحزاب التي ساهمت في تعذيب علني للمحتجين لكونها تتحمل مسؤولية رئاسة أجهزة الأمن التي سفكت دماء المحتجين بأوامر فوقية

ومن المؤكد أن حالة ''سحب قرارا لعفو'' لاتوجد في نصوص القوانين المغربية ،وتبقى مجرد رأي وفتوى سياسية مبنية على وقوع غموض غير عادي في إعداد قرار العفو،ويختلف الأمر بالنسبة للقانون بين ما إذا كان الغلط ناتجا عن تدليس وغش قام به أشخاص ينتمون إلى لجنة العفو ، أوقام بالتدليس المؤدي إلى الخطأ أشخاص آخرون .وهي سابقة قانونية بالمغرب ستفتح الباب للمتضررين من العفو في ملفات أخرى أن يسلكوا مسطرة السحب ،سواء كانت طبيعة القرار إداريا أومسطريا جنائيا أو من اختصا صات الملك في الدستور،أو من قواعد الخطأ والغلط في قانون العقود والالتزامات،أو من قواعد الخطأ في الفقه المالكي ،ولاشك أن المهم بالنسبة لدولة القانون التي يدعي المخزن أنه يحترمها وقعت الغفلة ونسيان القانون المنظم للعفو،ويبدأ ذلك من عدم ذكر شئ خطير وهو هل اجتمعت لجنة العفو لتصادق على اللائحة الموجهة للملك؟أم أن اللجنة لم تعقد أي اجتماع؟ وهذا السؤال يجب أن يجيب عنه الطرف القضائي الذي يوجد ضمن أعضاء لجنة العفو وخاصة رئيس محكمة النقض،وليس وزير العدل الذي هو طرف سياسي يرأس النيابة العامة التي يمثلها داخل اللجنة الوكيل العام لدى محكمة النقض،وهل معنى ذلك قانونيا أن وزير العدل قام بتهميش لجنة العفو ووجه اللائحة إلى الديوان الملكي، ليطرح سؤال خطير آ خر هو من الذي وجه ا للائحة إلى الملك؟ علما بأن مدير الديوان الملكي هو عضو قانوني في لجنة العفو،ووزير العدل أدلى بتصريحات تفيد أنه لعب دورا واضحا في صنع لائحة العفو التي تتضمن اسم دانيل،وأخيرا فهناك مشكلة مسكوت عنها تتعلق بجنسية دانيل الذي هو عراقي يسمى دانيل غلبان،ووقع إشكال قانوني آخر هو تطبيق قانون طرد الأجانب من المغرب بدون جواز سفر إلى دولة اسبانيا، مع أن قانون إقامة الأجانب بالمغرب كان يجب أن تراعى فيه حالة ازدواج الجنسية بين العراق واسبانيا،فلماذا مثلا لم يقع توجيهه مطرودا إلى دولة العراق بلده الأصلي؟ ولماذا همش سفير العراق في الموضوع ؟وهو لم يسافر بمحض إرادته بل هو مطرود لأ ن سفره العادي يتطلب حمله لجواز السفر وتمت تغطية سفره بقرار الطرد المستعجل ،فمن الذي اتخذ قرار الطرد داخل المغرب؟وكيف سمحت له اسبانيا بدخول ترابها بدون جواز سفر ؟ويبقى في الخفاء سر الأسرار،والعلبة السوداء و هي أسماء الأشخاص الآخرين الذين أطلق سراحهم مع دانيل،ومن حق الشباب المحتجين أن يحصلوا على اللائحة الكاملة للمستفيدين الاسبان من العفو مع دانيل لأنها لاتعتبر لائحة سرية بدليل نشر بعض الأسماء وإخفاء الباقين عن الرأي العام وربما يكون ما خفي أقبح من دانيل، وأخيرا فعلى المغاربة أن لايسكتوا عن الموضوع ويواصلوا نضالهم السلمي والبحث والتقصي، وأن لايطبقوا طلب رؤساء الأحزاب الانتهازية التي تقول بدون حياء بطي الملف وإعلان نهايته وهو غير قابل للانتهاء.

أحمد الدغرني

http://www.ifni24.com/5383.html

هكذا راكم بنهاشم أخطاء كثيرة حتى تغلب عليه مغتصب الأطفال دانييال

Tuesday 06 August 2013

ألوعي نيوز- المغرب : جاء قرار إعفاء المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بعد أقل من 48 ساعة على البلاغ الأول الصادر عن الديوان الملكي، والذي أمر من خلاله صاحب الجلالة بفتح تحقيق معمق من أجل تحديد المسؤوليات ونقط ...

ألوعي نيوز- المغرب :

جاء قرار إعفاء المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بعد أقل من 48 ساعة على البلاغ الأول الصادر عن الديوان الملكي، والذي أمر من خلاله صاحب الجلالة بفتح تحقيق معمق من أجل تحديد المسؤوليات ونقط الخلل التي قد تكون أفضت لإطلاق سراح البيدوفيل الاسباني دانييل غالفان فين، الذي استفاد من عفو ملكي خلال الأيام الأخيرة رغم اقترافه لجرائم اغتصاب في حق أطفال مغاربة.

كما أن العزل يأتي بعد اقل من 24 ساعة من البلاغ الثاني للقصر الملكي والذي أعلن من خلاله جلالته سحب العفو الملكي الذي سبق وأن استفاد منه المسمى "دانييل كالفان فيينا"، وإصدار أوامره لوزير العدل قصد التدارس مع نظيره الإسباني بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها عقب قرار سحب هذا العفو.

وقبل الحديث عن تجربة بنهاشم في إدارة المؤسسة السجنية وتداعيات العزل الذي طاله اليوم، لابد من إبراز جانب مهم لم ينتبه إليه الكثير من المحللين والمتتبعين لقضية العفو عن البيدوفيل الاسباني.

ويتعلق الأمر بحرص جلالة الملك على احترام القانون والاستناد إلى دستور المملكة، وذلك من خلال التأكيد في البلاغ الملكي الأول بأن التعليمات ستعطى لوزارة العدل من أجل اقتراح إجراءات من شأنها تقنين شروط منح العفو في مختلف مراحله.

كما أن هذا الحرص يتضح من خلال البلاغ الثاني حيث جاء فيه أن جلالته أعطى أوامره لوزير العدل قصد التدارس مع نظيره الإسباني بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها عقب قرار سحب هذا العفو.

ومن خلال هذه الإشارات في كلا البلاغين يتضح أن جلالته يجعل من العدالة، التي بوأها الدستور الجديد مرتبة سلطة مستقلة عن باقي السلط، مرتكزا وآلية لحل القضية، وهو بذلك يسير في اتجاه تجسيد مقتضيات الدستور في هذا الإطار.

وتتضح إرادة جلالة الملك بخصوص جعل القضاء مرتكزا، ليس فقط كسلطة يحتكم إليها المواطنون ولكن كدعامة وكحافز للاستثمار كما جاء في خطاب العرش الأخير وذلك من خلال حرص جلالته مباشرة بعد البلاغ الملكي الأول بتفتح تحقيق في نازلة العفو عن الاسباني دانيال، وذلك بإشراف من وزير العدل الذي يشرف على قطاع العدل، وكذا الوكيل العام لدى محكمة النقض، الذي يضطلع، من بين مهام أخرى، بالسهر على التطبيق السليم للقانون وللقواعد المسطرية، وكل هذا لترك الحرية امام السلطة القضائية للبحث والتحري في مستويات المسؤولية التي أدت إلى إدراج البيدوفيل ضمن قائمة الإسبان المنعمين بالعفو الملكي..

وأسفرت التحقيق الذي تم فتحه عن وجود تقصير من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إذ أن هذه الأخيرة وضعت بيانات ومعلومات خاطئة ومغلوطة لدى اللجنة المكلفة بالعفو، وعلى إثر ذلك قرر صاحب الجلالة إعفاء حفيظ بنهاشم من مهامه..

ويأتي هذا العزل في وقت تعالت فيه الأصوات منددة بما يجري بالسجون المغربية من تجاوزات من طرف المندوب وبعض المحسوبين عليه، بحيث لا يمر أسبوع إلا وسمع خبر ضبط خروقات وممارسات ضد القانون، أبطالها مدراء ومسؤولين أتى بهم بنهاشم لتنفيذ خطته وسياسته التي تستند على "درجة الصفر من التسامح"، فأصبحت السجون تعج بمظاهر الفوضى والعبث وانتشار المخدرات وتجارتها بتواطؤ مع بعض الموظفين ...

ومنذ أن قدم بنهاشم إلى إدارة السجون، وهو المحسوب على عهد البصري، لم تتوانى جمعيات المجتمع المدني والحقوقي في إصدار صفارات الإنذار محذرة من الوضعية الكارثية التي تعيشها مختلف مراكز الاعتقال حيث أصبحت مؤسسة السجن دولة داخل دولة، يصول فيها زبانية بنهاشم ويجولون دون أي رادع، والأدهى من ذلك دخول المندوب في صراعات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد مؤسسة دستورية، ورفضه زيارة اللجنة البرلمانية لتقصي أحوال السجناء، ضاربا عرض الحائط بالمقتضيات الدستورية التي منحت للجان البرلمانية في هذا المجال..

كما أن مرحلة تدبير السجون في عهد بنهاشم عرفت أحداثا مأساوية كان أكثرها دموية تلك التي عرفها سجن سلا سنة 2011 بعد تمرد سجناء السلفية الجهادية وكذا الانتحارات الكثيرة والإضرابات عن الطعام والرشاوى والبيع والشراء داخل السجون وأخيرا هجوم سجين على موظف بالسجن المدني بسلا، وتكسير عظامه ولم تصدر حينها المؤسسة ولو بلاغ حول الحادث..

مختصر الكلام أن إمبراطورية السجون في المغرب تغلبت على شخص حفيظ بنهاشم، وأن أخطاءه الكثيرة والمتراكمة جعلت مسلسل الإصلاح الذي بدأه يقف، ويجوز القول بأن دانييل تغلب على بنهاشهم بالضربة القاضية.

مجمل القول إن السجون في عهد بنهاشم أصبحت مافيا حقيقية.. ودولة غريبة داخل دولة..

يشار إلى أن حفيظ بنهاشم (1936، بوفكران، مكناس) كان مديرا للأمن الوطني المغربي بين 1997 و2003، وأصبح مندوبا عاما لإدارة السجون وإعادة الإدماج في منذ 29 أبريل 2008.

وبدأ مسيرته المهنية بالإدارة العامة للأمن الوطني، إذ شغل عدة مناصب بهذه المديرية، والتحق في سنة 1971، بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية بصفة رئيس دائرة. ومنذ يناير 1975 شغل منصب عامل بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية إلى غاية ماي 1997. حصل سنة 1994 على وسام العرش من درجة قائد. ثم شغل منصب المدير العام للأمن الوطني من ماي 1997 إلى غاية يوليو 2003.

http://old.alwaienews.com/0ar52071idcontent.htm

اليوم الثاني من اللقاء الثقافي حول الريف : حضارة ثقافة وتاريخ

تبعا لما كان مرسوما في برنامج اللقاء الثقافي المنظم بمقر جهة تازة الحسيمة تاونات ، من طرف المجلس الجهوي حول حضارة وثقافة وتاريخ الريف ، استمرت فعالياته مساء يوم السبت 03 /08/2013 بجلستين، اللتين عرفتا متابعة السيد والي الجهة ، رئيس المجلس الجهوي، أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور، ممثلي المصالح الخارجية للوزارات ، ممثلي مختلف الهيئات المنتخبة ومختلف الفعاليات الجمعوية والحقوقية ، حيث قام بتنسيق فقراتهما الكاتب العام لإدارة المجلس الجهوي السيد عبد الله بودرة .

إذ خصصت الجلسة الأولى التي أدارتها رئيسة المجلس البلدي فاطمة السعدي، للدكتورة فاطمة طحطح، عرفانا لها على ما قدمته من منجزات علمية حول إثبات عمق الحضارة العربية والإسلامية والمغربية في الأندلس، وكذا الإسهامات الإشعاعية لحضارة الريف .

فقدمتها بداية الدكتورة مليكة نجيب من خلال ورقة حول مسيرتها الأدبية، مهنئة أبناء الريف الذي عود أن يلد أبطالا وأفرادا ساهموا في تميز الريف ، بقامة علمية وأدبية من قبيل الدكتورة فاطمة طحطح المطبوعة مسيرتها بترسيخ وشائج التسامح .

ثم أبرز الأستاذ البشير القمري تجربة المحتفى بها في النقد من خلال أعمالها الأدبية ، فيما انبرت الدكتورة فاطمة طحطح في مداخلة لها إلى ابرازالإشعاع الديني والأدبي والصوفي لحاضرة النكور من خلال لمحة عن التصوف للولي الصالح عبد الحق الباديسي .

وخصصت الجلسة الثانية والتي أدارها الأستاذ نجيم حيدوش لندوة في موضوع الجهوية والريف ، والذي تناولته ثلاث مداخلات، حيث بداية تناول الدكتور مصطفى الغديري نبذة عن دلالة الريف من خلال المصادر التاريخية والجغرافية بالتركيز على تأصيل وتحديد دقيق لمفهوم الريف مجالا وإنسانا ، من خلال مجموعة من المصادر التاريخية والجغرافية والمحطات والأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة عبر التاريخ .

ثم مداخلة ثانية للدكتور حسين الإدريسي الذي قدم قراءة نقدية لمضامين التصور العام للجهوية المتقدمة الوارد بتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة ، استنادا إلى الخطب الملكية في هذا الشأن ، مبرزا للمرتكزات الضرورية لقيام جهوية متقدمة تضاهي التجارب الجهوية الناجحة والتي تراعي الأبعاد التاريخية والثقافية والسياسية والإدارية والاقتصادية

فيما ركزت المداخلة الثالثة على مقاربة مشروع الجهوية المتقدمة بالمغرب بين الطرح الدستوري والاطونوميا بالتركيز على مقترحات مشروع اللجنة الاستشارية للجهوية فيما يخص الاختصاصات الجديدة المخولة للمجلس الجهوي وعلاقة رئيس الجهة بمؤسسة الوالي الذي سيمارس حسب المتدخل وصاية جديدة في ظل مشروع الجهوية المتقدمة تحت طائلة المساعدة في تنفيذ المخططات التنموية الجهوية والمشاريع التنموية للحكومة .

ليختتم اللقاء بكلمة للسيد والي الجهة ، إذ من خلالها جدد الشكر للحاضرين ، مشيدا بأهمية هذا اللقاء الثقافي التواصلي الذي جمعنا مع ثلة من الأساتذة المثقفين الأجلاء، ، متمنيا جعلها سنة حميدة يجري تكرار تنظيمها في إطار مقاربة تشاركية.

ثم أخيرا تم تسليم شواهد تقديرية للمشاركين في هذا الملتقى الثقافي تقديرا لعروضهم القيمة ، تفضل بتسليمها لهم السيد والي الجهة والسيد رئيس المجلس الجهوي .

http://www.region-tat.ma/index.php?news=952

قراءة سريعة في تداعيات العفو وبيان الديوان الملكي

الأربعاء 07-08-2013 01:28 صباحا
الحسين المزواري

شكلت تداعيات العفو على دانيال الذي اغتصب 11 طفلا مغربيا المحنة الثانية والكبيرة على المستوى الداخلي التي واجهت القصر بعد موجة احتجاجات 20 فبراير وذلك مند تولي الملك محمد السادس عرش المملكة المغربية، مما جعل الديوان الملكي يصدر بلاغا يحمل في مضمونه أنه لم يتم بتاتا إطلاع الملك محمد السادس، بأي شكل من الأشكال وفي أية لحظة بخطورة الجرائم الدنيئة المقترفة التي تمت محاكمة المعني بالأمر على أساسها، وسوف يتم هناك تحقيق ومعاقبة الجناة، وعند قراءتنا السريعة للبيان فإننا نجد أن:

البيان جاء لتحديد سقف مواقف الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني حتى لا ترتفع الى مستويات تتجاوز ما ذهب إليه بيان حزب الأصالة والمعاصرة الذي سبق الجميع وهو أيضا بمثابة قطع الطريق أمام مزايدات مفترضة بين حزب الأصالة والمعاصرة من جهة وأحزاب العدالة والتنمية والاشتراكي وبقية الأحزاب الممثلة في البرلمان من جهة ثانية على اعتبار هذه الأحزاب لم تكن تمتلك الجرأة في إعطاء موقف واضح حتى تفاجأت بحزب البام يسبقها في ذلك واكتفت فقط هذه الأحزاب بتمرير مواقفها عن طريق شبيباتها الحزبية،

كل الأحزاب أثبتت فعلا أنها تابعة ولا قرار مستقل لها وأن حزب الأصالة والمعاصرة رغم ما شاع من تواري دوره مع موجة ال20 فبراير، إلا أنه فعلا يلعب دور القيادي الذي خلق من أجله وتركن الأحزاب الأخرى لتلعب دور المؤثث للمشهد ورسم صورة التعددية الحزبية المزيفة، وقد توقعت شخصيا أن أي توضيح من القصر سوف يحتوي مضمونه على ما طلب به حزب الأصالة والمعاصرة في البيان الذي سبق بلاغ القصر وهو فتح تحقيق في ما حدث،

البيان يحمل دلالات اعتذار ضمني من أجل تهدئة الشارع، لكن بدون أن تكون الكلمات المستعملة قطعية الوضوح والدلالة،

النقطة الإيجابية هي الدعوة في إعادة النضر في آليات العفو، لكن بدون أن يحدد تفاصيل هذه الآليات، بشكل يضمن استجابتها لمطلب تقنين العفو الملكي بشكل واضح،

النقطة الإيجابية الأخرى هي اعتبار البيان بمثابة بدأ مرحلة جديدة في علاقة الملك والشعب أي إمكانية التواصل والمساءلة بين الشعب والملك،

الواقعة بينت احتمالات حدوث سوء تقدير في المواقف التي يتخذها المحيط الملكي إزاء ما يمكن أن يصدر عنهم من استشارات،

الواقعة سوف تكسر قاعدة أن كل ما يصدر من القصر الملكي لا يمكن إلا أن يكون صحيحا ولا يحتمل الخطأ وبذلك لا يحتمل النقاش،

الواقعة أعادت الأمل في أن الربيع المغربي على عكس ما تصوره البعض قد انكمش، إذن هناك إمكانية وقابلية جماهير عدة للتعبة والخروج للشارع مرة أخرى كلما توفرت شروط الخروج،

حجم الرفض والتنديد سيجعل كل من يعمل على هذه القرارات أن يأخذ الحذر بشكل كبير ويستحضر إمكانية الاعتراض عليها حتى ولو كانت تستتر وراء أعلى سلطة والمصلحة العليا للبلاد،

هي رسالة الشعب المغربي إلى الداخل والخارج وكل من يتحمل أي مسؤولية على أن الشارع الآن أصبح أكثر وعيا ونضجا بل يقضا وأن وسائل التواصل الاجتماعي والجيل الجديد من الشباب رغم كل محاولة تغييبه هي اكبر ما يمكن أن يهدد أصحاب القرار السياسي في ما يتخذونه من قرارات،

الواقعة أمكنها فرز بعض مواقف الأحزاب والمنضمات الحقوقية الذي أكدت أن الكثير منها هي مجرد بوتيكات ريعية فقط للاسترزاق والمتاجرة بمآسي الآخرين ومآسي الأطفال نموذجا على ذلك،

الواقعة سلطت الضوء على حقيقة المقاربة الأمنية في مواجهة المطالب الحركات الشعبية وحجم الأذى الذي يلحق بهذه الحركات خاصة المعطلين التي تواجه يوميا بنفس الأسلوب،

يبقى أن أحسن وسيلة لتدارك الموقف وتصحيح الخطأ هو عن طريق:

العمل على سلك جميع الوسائل المتاحة لإعادة المجرم إلى السجن من أجل إعادة محاكمته أو على الأقل من أجل استكمال عقوبته السجية في المغرب أو في بلده إسبانيا، والاعتذار لأسر الضحايا وتوعد على احترام حق التعبير السلمي والاحتجاج لكل من أراد ذلك دون أي يتعرض له أحد،

إطلاع الرأي العام بكل شفافية بمجريات التحقيق ومن هي الجهة التي ستقوم به وبالنسبة لمراجعة آليات العفو يجب ألا تستبعد دور المنضمات الحقوقية والأهلية أو على الأقل دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد لوائح العفو، لما لهذه الأخيرة من إمكانية في تقدير من يحق لهم الاستفادة من العفو من عدمه ،

في مسألة استقلال القضاء يجب الإقرار بالخلل العميق الذي تتسم به مسألة استقلالية الأحكام القضائية، والعمل بشكل جدي على فتح نقاش وطني صحيح من أجل تصحيح الخطأ وضمان استقلاليته بشكل تام عن باقي السلطات التشريعية والتنفيذية،

إصدار عفو ملكي جديد على مجموعة من المعتقلين السياسيين من جميع التوجهات الذين تبت أن القضاء لم ينصفهم، وهنا مثال على ذلك المعتقلين في ملفات 20 فبراير والسلفية والطلبة وكل المعتقلين السياسيين بصفة عامة وأيضا الحالات الإنسانية الأخرى، من أجل ترك الانطباع على أن المواطن المغربي لا يقل درجة من أي مواطن أجنبي أخر، كما أن مطالبة الملك لملك إسبانيا بالعفو على مغاربة مسجونين في اسبانيا سوف يعزز من نفس الانطباع الذي تحدثنا عنه سابقا.

http://www.tinjah.org/ar/news_view_15661.html

Spécial-Point hebdomadaire n° 32 sur la campagne de parrainage des prisonniers politiques au Maroc

Par asdhom– 06/08/2013

Point spécial

Un nom a retenu, la semaine dernière, l'attention de l'opinion et des défenseurs des droits de l'Homme au Maroc. Il s'agit de Daniel Vina Galvan, un Espagnol de 63 ans, condamné par la justice marocaine à 30 ans de réclusion criminelle en septembre 2011. Non, ce prisonnier ne fait pas partie des listes de parrainés dans le cadre de la campagne de parrainage de l'ASDHOM, et pour cause. Il n'est nullement victime de violations de droits. Au contraire, c'est un pédophile notoire qui a abusé de onze filles et garçons marocains, tous mineurs, âgés de 5 à 15 ans. Il purgeait sa peine à la prison centrale de Kenitra (à 30 km de Rabat), ville de ses forfaits morbides. Cette affaire scandaleuse a provoqué lors de son arrestation l'émoi et l'indignation de la société civile marocaine. La presse s'en était saisie aussi. Les associations marocaines des droits de l'Homme, qui avaient chargé des avocats pour défendre les onze victimes et leurs familles, avaient applaudi l'annonce de sa condamnation, considérée, pour une fois, comme une victoire de la justice marocaine.

22 mois après sa condamnation, le pédophile Daniel Vina Galvan va être gracié par le chef de l'État marocain à l'occasion de la fête de son intronisation et après deux jours de la visite du monarque espagnol. Mais c'était sans compter avec la vigilance des défenseurs des droits de l'Homme au Maroc. Cette grâce royale est vécue comme un affront à la justice rendue aux victimes et leurs familles lors du procès. Les épris de justice, citoyennes et citoyens acteurs de la société civile marocaine (Artistes, intellectuels, journalistes, associatifs, syndicalistes, défenseurs des droits de l'Homme, etc.) se sont mobilisés pour dénoncer cette grâce et témoigner leur solidarité avec les victimes de Daniel Galvan. Des rassemblements pacifiques ont été organisés dans tout le pays à partir du vendredi 2 août 2013 pour dire le refus de cette grâce. Et au lieu d'écouter leurs doléances, si légitimes, les autorités marocaines ont préféré les réprimer et les disperser dans la violence faisant plusieurs blessé-e-s. À Tétouan dans le nord du Maroc, le rassemblement a été dispersé à coup de matraques électriques, une première, a signalé le communiqué de la section locale de l'AMDH qui déplore plusieurs blessés et arrestations parmi les militant-e-s.

Cette scandaleuse grâce royale montre, une fois de plus, qu'au moment où on accorde la liberté et la « clémence » aux dangereux criminels de tous poils, on n'hésite pas à envoyer la matraque à leurs victimes et aux défenseurs des droits de l'Homme qui les soutiennent. Les prisons marocaines regorgent de victimes pour le simple fait d'avoir exprimé une opinion. Plusieurs d'entre elles entament des grèves de la faim en risquant leur vie. Les associations des droits de l'Homme, dont l'ASDHOM, ne cessent de réclamer leur libération en menant des campagnes de sensibilisation telle leur parrainage lancé par notre association en novembre 2011 (quelques 210 cas recensés). Si on excepte quelques libérations obtenues de haute lutte et après une longue pression internationale (cas du champion Zakaria Moumni, du colonel Kaddour Terhzaz ou encore quelques prisonniers politiques à l'occasion du déclenchement du mouvement 20-Février), la plupart des prisonniers politiques et d'opinion continue de subir indifférence et réprimandes de la part de l'administration pénitentiaire. Leurs conditions de détention, tout comme celles des prisonniers de droit commun, sont humiliantes, très dégradées et inhumaines.

Hafid Ben Hachem, l'ex-délégué général de l'Administration pénitentiaire, à qui le pouvoir a fait porter la responsabilité de cette honteuse grâce en le révoquant, est l'un des responsables de cette situation dans les prisons marocaines.

Même le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) de Driss El-Yazami, nommé par le roi du Maroc, l'avait déjà épinglé dans un rapport un peu osé sur la gestion des prisons et les conditions de détention. Ce même conseil brille étonnamment, tout comme le gouvernement, le parlement et les partis politiques domestiqués, par leur silence assourdissant sur cette grâce que tout le monde considère comme un deuxième viol des victimes et une atteinte à la dignité des citoyen-ne-s marocains. Seul le PAM, le parti de l'ami du roi, Ali El-Hima, s'est fendu d'un communiqué à quelques heures avant la publication de celui du palais royal, reprenant étonnamment les mêmes formulations à quelques mots près. Cette proximité pose le problème de l'exercice du pouvoir au Maroc.

S'il est vrai que Hafid Ben Hachem est responsable, il ne mérite pas qu'un simple limogeage. Il doit répondre devant une justice impartiale de tous ses actes. Et il n'est pas le seul concerné dans ce cas-là. Il ne doit pas être le « fusible » dans cette affaire. Tout le monde sait que la commission des grâces est composée de plusieurs autres responsables, allant des membres du gouvernement jusqu'à celui qui appose en dernier lieu sa signature. Ce limogeage ne doit pas absoudre le chef de l'État de toute responsabilité. En signant ces grâces sans s'enquérir du contenu, il a remis en liberté au moins un dangereux criminel. C'est une faute politique grave et qui, dans un État de droit, ne se serait pas passée sans conséquences pour ses auteurs.

Indignée et scandalisée, l'ASDHOM qui est solidaire des enfants victimes de Daniel Galvan et de leurs familles, se joint au mouvement de protestation populaire pour dire sa ferme condamnation des actes du pédophile, de sa grâce et pour réclamer :

-Des excuses et demande officielle de pardon de la part du chef de l'État marocain aux victimes, à leurs familles et au peuple marocain dont la dignité a été souillée ;

-Une vraie commission d'enquête impartiale pour déterminer toutes les responsabilités dans cette affaire ;

-La mise en œuvre de la révision nécessaire de la procédure des grâces en garantissant son équité et surtout sa transparence et pour mettre fin à l'impunité dont jouissent jusqu'à maintenant des criminels ;

-Une commission d'enquête sur les exactions et la répression féroce qui ont accompagné les rassemblements pacifiques de dénonciation. Les membres des forces de l'ordre et leurs commanditaires doivent être poursuivis pour violences et exactions contre les manifestants qu'ils sont censés protégés ;

-La libération de tous les prisonniers politiques et d'opinion, les vraies victimes de la répression, et l'arrêt des poursuites contre les militants, les défenseurs des droits de l'Homme et les journalistes indépendants qui ne courbent pas l'échine ;

Sans ce minima d'initiatives politiques, on ne saura parler de volonté de dépassement de cette crise et de réhabilitation de la dignité du peuple marocain.

L'ASDHOM reprendra en septembre prochain ses points hebdomadaires sur sa campagne de parrainage des prisonniers politiques au Maroc. Ce mois de septembre s'annonce déjà chaud avec pas moins de trois procès à connotation politique :

-Le procès de l'UNEM à Meknès qui a été reporté du 22 juillet au **23 septembre 2013**. **Hassan Koukou, Soufiane Sghéri, Mounir Aït Khafou, Mohamed Eloualki et Hassan Ahmouch** avaient entamé à la prison Toulal 2 une **grève de la faim de plus de 110 jours (depuis le 11 mars)** pour alerter sur leurs conditions de détention et réclamer la tenue rapide d'un procès équitable.

-Le procès intenté à l'avocat **Me Mohamed El-Massaoudi** le **20 septembre 2013** devant la Cour d'appel de Casablanca pour « manque de respect dû aux magistrats et perturbation du déroulement de

l'audience ». Me El-Massaoudi s'était mis debout, par manque de place, du côté du procureur du roi lors d'un procès tenu en 2011 pour défendre le groupe « **Tamek et ses camarades sahraouis** » qui s'était rendu en octobre 2009 dans les camps sahraouis de Tindouf en Algérie. Ce groupe était accusé d' «atteinte à la sureté intérieure de l'État marocain ».

-Les poursuites judiciaires continuent contre le journaliste Ali Anouzla, directeur du site d'information Lakome.com, convoqué par le procureur du roi de Fès pour la publication d'un article jugé relatant des « faits inexacts de nature à troubler l'ordre public ». Tout le monde sait que les vraies raisons de ses déboires avec la justice sont ailleurs.

-L'arrestation (enlèvement de chez sa famille à Séfrou), le 2 août 2013, du militant de l'UNEM Brahim Elbachir, suivie le lendemain par l'enlèvement de son lieu de travail à Fès du militant du 20-Février Mohamed Adli, un ancien prisonnier politique qui avait purgé un an d'emprisonnement à Ain Kadous.

http://asdhom.org/?p=24618

Ali Aarrass: le Conseil national des Droits de l'Homme du Maroc suit le dossier du Belgo-Marocain

Le Conseil national des Droits de l'Homme du Maroc s'est saisi du dossier du Belgo-Marocain Ali Aarrass, détenu à Salé, près de Rabat, où il purge une peine de douze ans de prison pour «terrorisme», a annoncé mardi le ministre des Affaires étrangères, Didier Reynders, qui avait demandé la veille aux autorités marocaines d'informer la Belgique sur l'état de santé du détenu.

«Les autorités marocaines ont fait savoir que le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) marocain s'est saisi du dossier et le suit de près», a indiqué M. Reynders dans un communiqué.

Selon le Service public fédéral (SPF) Affaires étrangères, le CNDH a contacté Ali Aarrass il y a un mois pour la première fois et a vu le détenu à plusieurs reprises depuis.

Le CNDH s'est rendu ce mardi 6 août à la prison de Salé accompagné d'un docteur. Celui-ci a fait une échographie du patient qui a révélé que ce dernier n'était pas atteint d'une maladie grave, contrairement à ce qui avait été craint. Son état ne nécessite pas d'hospitalisation, ont ajouté les Affaires étrangères dans un communiqué.

M. Aarrass a cessé sa grève de la soif. Pour cesser sa grève de la faim, l'intéressé avait plusieurs demandes liées à ses conditions de détention qui ont en grande partie été satisfaites.

M. Reynders a salué les efforts des autorités marocaines et les remercie pour leur réponse diligente, conclut le communiqué.

Le chef de la diplomatie belge avait écrit lundi à son homologue marocain, Saad Dine El Ohmani, pour lui demander d'informer les autorités belges de l'état de santé de M. Aarrass.

Ce dernier possède la double nationalité belge et marocaine et est actuellement détenu à la prison de Salé, après que la cour d'appel de Rabat l'eut condamné à une peine de douze ans de prison ferme pour activités terroristes.

Il avait été arrêté dans l'enclave espagnole de Melilla en avril 2008 sur la base d'accusations de trafic d'armes au profit du réseau islamiste dirigé par un autre Belgo-Marocain, Abdelkader Belliraj, condamné à la perpétuité pour «terrorisme» par le tribunal de Salé.

Il a été extradé par l'Espagne vers le Maroc en décembre 2010 et affirme avoir été torturé pour signer des aveux, avant d'être condamné à quinze ans de prison ferme par le même tribunal de Salé, en première instance, fin 2011. Sa peine a été ensuite réduite à douze ans.

http://www.lacapitale.be/781012/article/regions/bruxelles/actualite/2013-08-06/ali-aarrass-le-conseil-national-des-droits-de-l-homme-du-maroc-suit-le-dos

Didier Reynders reçoit des clarifications au sujet de la situation sanitaire d'un détenu à Salé

par: PR Newswire publié le : 06/08/2013 à 17:1113 vues dans: Communiqués de presse

BRUXELLES, 6 août 2013/PR Newswire Africa/ — En réponse à la demande du Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères Didier Reynders de tenir les autorités belges informées de la situation sanitaire d'Ali Aarrass, les autorités marocaines ont fait savoir que le Conseil National des Droits de l'Homme du Maroc s'est saisi du dossier et le suit de près.

Le CNDH a contacté Ali Aarrass il y a un mois pour la première fois et a vu le détenu à plusieurs reprises depuis. Le CNDH s'est rendu le 6 août à la prison de Salé accompagné d'un docteur. Celui-ci a fait une échographie du patient qui a révélé que ce dernier n'était pas atteint d'une maladie grave, contrairement à ce qui avait été craint. Son état ne nécessite pas d'hospitalisation.

Ali Aarrass a cessé sa grève de la soif. Pour cesser sa grève de la faim, l'intéressé avait plusieurs demandes liées à ses conditions de détention qui ont en grande partie été satisfaites.

Le Ministre Reynders tient à marquer son appréciation pour les efforts des autorités marocaines et les remercie pour leur réponse diligente.SOURCE : Affaires étrangères, Commerce extérieur et Coopération au développement, Belgique

http://fr.starafrica.com/actualites/didier-reynders-recoit-des-clarifications-au-sujet-de-la-situation-sanitaire-dun-detenu-a-sale.html

Ali Aarrass: la Belgique s'y intéresse enfin

le 6 août 2013

On apprend à Bruxelles que le ministre belge des affaires étrangères, le libéral Didier Reynders a écrit à son homologue marocain Saad Dine El Othmani (PJD) pour lui demander d'informer les autorités belges de la santé du célèbre prisonnier belgo-marocain Ali Aarrass, condamné au Maroc à 12 ans ferme, pour « terrorisme ».

Le Conseil national des Droits de l'Homme, marocain, s'est également saisi du dossier. Le condamné mène un grève de la faim pour protester contre la peine qui lui a été infligée malgré le non-lieu de la justice espagnole.

M. Reynders demande aux autorités marocaines «de confirmer qu'il a accès à l'assistance médicale » et qu'il «bénéficie de conditions de détention conformes au respect de la dignité humaine et du droit humanitaire international», a précisé le Service public fédéral (SPF) Affaires étrangères dans un communiqué. Dans une lettre, datée du 5 août, le chef de la diplomatie précise que la Belgique ne compte pas, selon son habitude, intervenir au titre de l'assistance consulaire dans la mesure où l'intéressé possède la double nationalité belge et marocaine. Cette démarche de M. Reynders, puisqu'elle ne se fait pas au titre de l'assistance consulaire, que la Belgique a toujours refusé aux belges d'origine marocaine. Plusieurs cas ont été répertoriés. Ce qui scandalise ces belges-là.«est justifiée par le souci permanent qu'a la Belgique que soient respectés pour tous les droits de l'homme et la dignité humaine». Le ministre souligne aussi clairement que « la Belgique ne conteste aucunement la décision de la cour d'appel de Rabat».

Le Comité belge de soutien à Ali Aarrass, qui fait du forcing depuis plusieurs mois sur Didier Reynders, pourrait être satisfait de ce geste »mince » qui devait être fait dès 2010. Quant à la réponse de M. Saad Dine El Othmani ne convaincra personne, et ne mettra pas fin au calvaire que vit ce condamné, qui a toujours proclamé son innocence et nie tout lien avec l'affaire Belarej, une affaire politique par excellence, puisque cinq hommes politiques du 'Parti l'Alternative civilisationnelle », dissout depuis, condamnés également ont été graciés par le Roi.

http://www.yanass.net/ali-aarrass-la-belgique-sy-interesse-enfin/

Ali Aarrass accepte de boire, mais poursuit sa grève de la faim

Baudouin Loos
Mis en ligne vendredi 2 août 2013, 9h12
Le Conseil national des droits humains à Rabat a rendu visite à plusieurs reprises à Ali Aarrass, ce Belge emprisonné au Maroc pour terrorisme. Aux dernières nouvelles, Ali Aarrass a accepté de boire, mais poursuit sa grève de la faim pour clamer son innocence. Sa soeur a pu lui parler par téléphone.

Ali Aarrass a 51 ans. En appel, le 2 octobre 2012, il a été condamné à douze ans de prison (après les quinze ans écopés en première instance, le 29 novembre 2011) pour « utilisation illégale d'armes » et « appartenance à un groupe ayant l'intention de commettre des actes terroristes ».
Il a entamé une grève de la faim le 10 juillet dernier après une série de brimades et de mauvais traitements. Il a durci sa grève de la faim le 25 juillet en refusant de boire.
La soeur d'Ali Aarras, Farida, a pu entrer en contact directement avec lui, écrit-elle sur son mur Facebook. « Ali m'a enfin appelé et nous avons pu parler longuement ! », se réjouit-elle. Elle a reçu la confirmation que des représentants du Conseil national des droits humains (CNDH) à Rabat lui ont rendu visite hier. Et confirme surtout qu'Ali Aarrass a recommencé à s'abreuver.
Elle relaie les propos que son frère lui a tenus : « Je n'ai jamais rien demandé d'extraordinaire. Depuis le début de ma détention, j'ai juste exigé que mes droits en tant que détenu soient respectés. Contrairement à d'autres prisonniers, qui vont jusqu'à payer pour obtenir des faveurs hors du commun et des caprices, je me suis toujours limité à demander que ce à quoi je suis censé avoir droit, il s'agit croyez-moi des choses les plus élémentaires, l'eau, douches, la cour, mon courrier, des appels téléphoniques et des soins médicaux ». L'inspectrice du CNDH a interrogé le directeur de la prison. « Ce dernier semblait très mal à l'aise. Il n'a pas osé démentir ! ». Elle a promis de revenir pour vérifier que tout était rentré dans l'ordre, écrit encore Farida Aarrass

http://www.lesoir.be/292212/article/actualite/monde/2013-08-02/ali-aarrass-accepte-boire-mais-poursuit-sa-greve-faim